

وسقط عليه لم يباشر السقف الميت وقال الشيخ ابو اسحاق في التنية ان السنة  
الحمد فان كانت الارض رطبة شق له **واقفوا** هل التنييم السنة او التسليم  
فقال ابو حنيفة واما ما ذكره الشيخ العنتي وقال الشافعي السنة التسليم وقال ابو  
علي بن ابي هريرة عن اصحاب النبي هذه السنة لا تسمى التسليم شعا بل لا تسمى  
ذكرها الشافعي في تعليقه العلماء **واختلفوا** في الحمل نحو في بطنها ولد في قال ابو حنيفة  
والشافعي يشق بطنها لا يخرج احين وقال احمد لا يشق بطنها وتسقط القوائد  
عليه في حنيفة وعن مالك بن ابي نعيم قال **الولد والابن** ان اهل بيت  
للقوا بل اخرجوا بالسطر فان بطنها يشق ويخرج الولد **واقفوا** على استحباب  
تسمية اهل الميت **واختلفوا** في وقتها فقال ابو حنيفة هي قبل الدفن ولا تسن بعد  
وقال ابن عتيق والترمذي وغيره **واختلفوا** في النذر الذي علم على الميت بموته  
فقال ابو حنيفة ان باس قال مالك خصوصاً ان الميت يتصل العلم الي جماعة من مؤنة  
من المسلمين وقال الشافعي واحده لكم فاما ما تجلس من التفرقة فقال مالك والشافعي  
وامحمد هو مكره ولم يخرج عن ابي حنيفة تغافل ذلك **واجمعا** على استحباب البني  
والعقب في العسر والكلهية الا حرج الخشب **واقفوا** على ان السقف الميت  
يعمل اليه ثواب وان ثواب الصدقة والعتق والنجاة اذا جعل لهم وجعل اليهم **واقفوا**  
في الصلاة وقراءة القران والصيام واهد ثواب ذلك الي الميت فقال احمد يصلي ثواب  
ثواب ذلك اليه ويجعل له نفقة وقال الباقر ثوابه لخاله والصحيح ان الثواب  
يصل الي الميت عند الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **الزكاة اجمعا** على ان الزكاة  
احد اركان الاسلام وفرض من فروضه قال الله تعالى واصفوا الصلاة والزكاة و  
قال الله تعالى وما من اولاد الا يحسنوا اليه فخلص له الدين حنفاً وقيامه الصلاة  
ويؤتوا الزكاة قال النبي اصل الزكاة النماء والزيادة وسميت بذلك لانها تنمو  
المال وتنتهي بحال زكاة الزرع اذا كثر ربحه وحسنه البقعة اذا بورت فيها ومنه قوله  
ليس اقلق نفساً كرجل يفتن من ايمانها وبعدها المقام على وجوب الزكاة في الرعية  
اختلفوا في المواشي وحبس الثمار ورض الخبز والصف المدخ من الثمار والزروع  
لنصفان مخصوصة فيها بذكر ما فيه زكاة من كل نصف منها ثم ما اختلف فيه ثم بال زكاة  
فيه

في كل ما كان يورث ويورث  
بطنها الولد ان ولد

في الزكاة

فيه ثم بال زكاة فيه ان شاء الله تعالى ما للمواشي **اجمعا** على وجوب الزكاة الا في  
والبقرة والخنزير وهي مائة الا تعام شرط ان تكون سائمة **واقفوا** على ان الزكاة في  
كل جنس من هذه الاجناس الثلاثة يجب بكل النصاب واستقرار الملك وكمال الحول  
الحول وتكون المالك حراً مسلماً **واختلفوا** هل يشترط المبيع والمعدن فقال مالك  
الشافعي واحده يشترط المبيع ولا العقار بل الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون  
وقال ابو حنيفة يشترط ذلك ولا يجب عند زكاة في مال صبي ولا مجنون **واقفوا**  
على ان الزكاة لا تجوز في شيء من ذلك اللهم مع وجود هذه الشروط الا ان يكون القصد  
السوم صفة لها الله تعالى فانما وجبت الزكاة في المعاملات من الابل والبقر والمعلوفة  
من الغنم التي تملك في السائمة منها والبهائم **واجمعا** على ان النصاب الا في  
من الابل يثنون وان في جنس منها ثمانية وفي غيرها ثمانون وفي خمسة عشر ثمانون  
وفي العشرين اربعون وفي جنس وعشرين ثمانون وفي خمسة وعشرين ثمانون  
مخاض الي خمس وثلاثين فالملف ستة وثلاثون ففيه اربعة ايام من جنس واحد  
فان بلغت ستاً واربعة ففصلها حقة الي ستين فاذا بلغت احدى وستين ففيها  
حقة الي خمس وستين فاذا بلغت ستاً وسبعين ففيها اربعة ايام من جنس واحد  
فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقة الي عشرين ومائة فاذا زادت على  
عشرين ومائة وواحد في ذلك الفلحاً حينئذ اختلفوا فيه فقال ابو حنيفة يساوي  
الربضة بعد العشرين والمائة في كل حقة شاة مع احتساب الرعي في ثمانية وخمسة  
واربعين فيكون الواجب فيها حقتين ومنه مخاض ثم فلا اذا بلغت مائة وخمسين  
ففيها ثلثة حقتان ثم يساوي الربضة بعد ذلك فيكون في كل حقة شاة من ثلثة  
حقتان في العشرين شاتان وفي خمسة عشر ثلثة شياه وفي عشرين اربع شياه  
وفي خمس وعشرين اربع شياه وفي خمسة وعشرين اربعة حقتان وفي مائة  
اربعة حقتان فاذا بلغت مائة وسبعين ففيها اربع حقتان الي مائة من ثمانين  
الربضة الي مائة يساوي في الخمسين وقال ابن عتيق والشافعي والجمهور ان  
ان زيادة الواحدة بغير الفرض في مائة واحدة وعشرين ثلثة ثمانية ايام  
وتسمى الربضة عند مائة وعشرين فيكون في كل حقتين حقة وفي كل اربعة ايام

في حقتان